وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٥٩ لسنة ٢٠٠٥ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية

لمحافظة الإسكندرية والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٤

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية جلسة ٢٠٠٥/٣/٣٠ باعتماد الحساب الختامى للغرفة للعام المالى ٢٠٠٤ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٥/٩/٦ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٤ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق مبلغ ١٣٦٢٠٢٥٥,٤٨ جنيه (فقط ثلاثة عشر مليونًا وستمائة وعشرون ألفًا ومائتان وخمسة وخمسون جنيهًا وثمانية وأربعون قرشًا لا غير) وجملة المصروفات للغرفة والسوق مبلغ ٨٢٥٨٥٤٠,١٨ جنيه

(فقط ثمانية ملايين ومائتان وثمانية وخمسون ألفًا وخمسمائة وأربعون جنيهًا وثمانية عشر قرشًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات للغرفة والسوق مبلغ ٥٣٦١٧١٥,٣٠ جنيه (فقط خمسة ملايين وثلاثمائة وواحد وستون ألفًا وسبعمائة وخمسة عشر جنيهًا وثلاثون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٤/١٢/٣١ مبلغ ٣٠٨٦٩٨٢٤,٤٢ جنيه (فقط ثلاثون مليونًا وثمانمائة وتسعة وستون ألفًا وثمانمائة وأربعة وعشرون جنيهًا واثنان وأربعون قرشًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٥/٩/٧

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ اسامة مازن